

رسالة للمندوب السامي من الحاج أمين الحسيني

حول بيع الأراضي الفلسطينية لليهود*

1934/12/27

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

العنوان البرقي: المجلس الإسلامي القدس

القدس الشريف صندوق البريد: 517

التلفون: 377 و378

التاريخ: 20 رمضان 353

27 كانون الأول 1934

فخامة المندوب السامي المحترم

دوائر الحكومة – القدس

عينت الحكومة في سنة 1929 لجنة خاصة لدرس حالة الفلاح الاقتصادية في فلسطين وتبيان العلاجات المسعفة لإنهاضه من حالته التعسة التي يئن تحتها، أسمتها لجنة جونسون كروسبي. فقدّمت هذه في السنة التالية تقريراً وافياً أبانت فيه حالة الفلاح السيئة ووجوب العمل السريع للأخذ بيده، وقدّرت فيما قدّرت بموجب الإحصاءات الدقيقة أنه يلزم للفلاح بصورة عامة مئة دونم كي يتمكن أن يعيش بزراعتها الزراعة الواسعة المعتادة، وأبانت أن مجموع أراضي فلسطين لا تكفي للعرب إذا ما قسّمت عليهم حسب هذا التقرير. ثم أيدت لجنة التحقيق البرلمانية سنة 1930 ضمناً هذه النظرية، وعلى أثرها أرسلت الحكومة أعظم متخصص لديها لدرس حالة فلسطين من جهتي الأراضي والهجرة، وهو السر جون هوب سمبسون، فقرّر فيما قرّر (إن العائلة

*المصدر: "حوليات القدس، مجلة دورية تعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها"، 12 (شتاء 2011): 113 – 114.

العربية الزراعية تحتاج إلى (130) دونماً كي تتمكن من العيش عليها، وإن فلسطين لا تحتوي على أراضي كافية للعرب حسب هذه النسبة).

ثم استدعت الحكومة اختصاصياً آخر هو المستر فرنش لدرس الحالة وتطبيق نظريات السر جون، فأيد هذا تلك النظريات كل التأييد ووسعها. ومع كل هذا فلم تقم الحكومة بأي عمل جدي للمحافظة على مصالح العرب هذه، التي ثبت من كل الهيئات المذكورة أعلاه أنها تتضعع إن لم تقم الحكومة بعمل حاسم لإزالة الضرر بإيقاف نقل الأراضي من العرب إلى غيرهم.

وقد أيد هذه الحجة اليهود أنفسهم بطريقة أخرى، إذ أبان المستر خانكين، وهو خبير اليهود الأوحدي في أراضي فلسطين، بموجب رسالة أرسلها للسر جون سمبسون أثبتت في تقريره المذكور أعلاه رداً على قوله بأنه لم يبق للعرب أراض يمكنهم أن يستغنوا عنها بدون الإضرار الحقيقي في أنفسهم، فقال إنه يوجد في تاريخ كتابه (تموز 1930) ما لا يقل عن (100) ألف دونم يمكن للعرب أن يستغنوا عنها بدون الإضرار بأنفسهم. وإنه إذا ذهب هذه المساحة من أيدي العرب فعندئذ يمكن القول إن حالتهم تستوجب النظر والعناية دفعا للضرر.

إن تقارير الحكومة السنوية أثبتت على أن الأراضي التي سجلت في الطابو فعلا من العرب إلى اليهود منذ ذلك التاريخ إلى آخر سنة 1933 كانت ما يقرب من (120) ألف دونم، فإذا أضفنا إلى ذلك المساحات الواسعة جداً التي سجلت في بحر هذه السنة 1934 (ولا يوجد بين أيدينا إحصاء بعد عن مقدارها)، وإذا أضفنا أيضاً الأراضي التي أصبحت لليهود بموجب عقود لا يمكن الإخلال بها للغرامات الكبرى التي تحتويها، وهي لا تقل عن ضعف تلك المساحة، فإننا نجد أن الخطر الواقع من انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود أصبح لا يحتاج إلى برهان أو تدليل حتى بإقرار اليهود أنفسهم.

والأنكى من كل هذا أن اليهود بتأثير نزول قيمة النقد الفلسطيني ولا اعتبارات أخرى أخذوا يشترون القطع الصغيرة من العرب بأسعار باهظة مغرية، بحيث إنهم يجردون الكثير من العائلات العربية من كل أرض يملكونها فيصبحون خالي اليد من كل زراعة وعالة على المجتمع

إن الحكومة البريطانية أمام هذه الكوارث في غير فلسطين قد سنّت أو أوجبت سن قوانين من شأنها أن تمنع على الأقل الكمية الضرورية لإعاشة العائلة من البيع بأية طريقة ولأي سبب كان، فسنت قانون الخمس أفدنة في مصر، وقانوناً مماثلاً له في البنجاب بالهند، مع إن الحالات

هناك لم تكن بالشدة التي عليها فلسطين، ولم يكن المشترون هناك من الأشخاص المربوطين بروابط سياسية تضطربهم إلى عدم التخلي عن الأرض بعد شرائها، وعدم تشغيل أحد غيرهم عليها كما يفعل اليهود في فلسطين.

وقد يلاحظ في هذا الشأن أن بعض ملاكي العرب يملكون مساحات أكثر من (130) دونماً، غير أن هذه الملاحظة تبدو عديمة الأهمية بسبب إن مزارعي أراضي ملاكي العرب الذين يملكون مساحات واسعة هم من العرب الذي لا أرض لهم، وإن خروج هذه المساحات أو أكثرها من أيدي العرب إلى اليهود يؤدي إلى حرمان مزارعي العرب من موارد رزقهم ومجالات تغيّشهم، كما يقع كل يوم تقريباً في مختلف أنحاء فلسطين رغماً عن قانون حماية المزارعين الذي لم ينتفع منه هؤلاء المزارعون انتفاعاً صحيحاً بسبب الأساليب والإجراءات التي يسلكها اليهود في حملهم على ترك الأراضي التي يزرعون فيها وإسقاط حقوق مزارعاتهم عليها جهلاً وغباء وبعداً عن تقدير مصائرتهم.

إن المجلس الإسلامي في هذه المناسبة يود أن يلفت نظر فخامتكم إلى إن تقاعس الحكومة عن الإتيان بأي عمل حاسم لدرء الخطر النازل بالعرب من جراء بيع الأراضي هو مخالف لنص المادة (4 و6) من صك انتداب فلسطين الذي تقوم حكومة فلسطين على أساسه. وإن هذا الخروج على القانون الذي تتأسس عليه الحكومة الحاضرة مع إهمالها لتلافي الضرر الواقع الذي لا نزاع في وجوده من هذه البيوع والمبين تفصيلاً في تلك التقارير الرسمية المذكورة أعلاه مما يدعو إلى اليأس والقنوط، ولا نخال إن فخامتكم ترون من الحكمة أن تدعوا هذا اليأس يتحكم في قلوب الشعب خصوصاً مع وجود هذه الكارثة التي ما زالت تزيد كل يوم في أعداد المتأثرين من نتائجها. ولذلك نرجو من فخامتكم أن تنظروا بعين الاعتبار إلى المطالب التالية:

1 - أن تقوم الحكومة في فلسطين بسن تشريع تمنع فيه البيع من العرب إلى اليهود بالنظر

لقلّة ما بقي في أيدي العرب من الأراضي التي لا تكفي لاحتياجاتهم الضرورية.

2 - أن تسن تشريعاً تمنع فيه بيع أي قطعة من الأرض لأي كان إذا كان صاحبها لا يملك

من المساحة العدد من الدونمات التي جاء في تقرير سمبسون إنها الحد الأدنى لما

تحتاجه العائلة العربية للقيام بأود عيشها وهي (130) دونماً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

محمد أمين

(إمضاء)

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>